

أثر الفساد الإداري في السياحة: دراسة لتصورات عينة من العاملين بالمناصب العليا بالشركات السياحية

أحمد محروس خضير

ملخص

تنطلق المشكلة البحثية من أن الفساد الإداري يعد إحدى أهم المشكلات التي تواجه القطاع السياحي في مصر، رغم أهميته كقطاع هام يحقق مجموعة من الأهداف لمصر اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومن ثم يكون التساؤل البحثي: **كيف يدرك العاملون في قطاع السياحة المصري وتحديدًا الشركات السياحية تأثير الفساد الإداري في السياحة؟** تتمثل أهداف الدراسة في إلقاء الضوء على الفساد الإداري، وتحليل تأثيره في السياحة. تعتمد الدراسة على استبيان وُزِع على 100 مفردة من العاملين بالمناصب العليا بالشركات السياحية باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تصور لدى الباحثين عن تأثير سلبي للفساد على السياحة وبخاصة سياحة الأعمال والسياحة الترويحية؛ وهو ما يتسبب في تراجع الاستثمار والطلب السياحي على حدٍ سواء.

الكلمات الدالة: الفساد الإداري - أشكال الفساد - الشركات السياحية.

المقدمة

الفساد هو القضية رقم واحد ضمن أهم القضايا العالمية التي يتحدث عنها المواطنون في أحد استطلاعات الرأي. فقد ذكر واحد من كل خمسة مبحوثين أنهم تحدثوا عن قضية الفساد مع الأصدقاء والعائلة، حيث أوضح 21% من المبحوثين على مستوى الدول التي شهدوا الاستطلاع أن الفساد أكثر القضايا العالمية التي يدور حولها حديث المواطنين حول العالم، ويسبق قضايا تغير المناخ (20%) والفقر المدقع/ الجوع (18%) والبطالة (16%) وارتفاع تكلفة الغذاء والوقود (15%) (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2011). والواقع يعد الفساد من أخطر القضايا تأثيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم.

والسياحة كنشاط اقتصادي لم تسلم من تداعيات الفساد؛ وهذا ما جعل الكثير من الباحثين في هذا الحقل التنبه إلى تأثير الفساد في السياحة في الكتابات السياحية مؤخراً. فبحسب Poprawe (2015) فإن كل نقطة تتقدم بها الدولة على دليل مدركات الفساد، بما يعني تراجع في الفساد، ينجم عنه زيادة من 2% إلى 7% في التدفقات السياحية. بالإضافة إلى أن العائدات والتدفقات السياحية تزيد في ظل تواجد مناخ من الانفتاح والنمو. وعلى جانب آخر نجد أن الدول ذات مستويات الفساد المنخفضة لديها استدامة تنموية سياحية أفضل بكثير من الدول ذات المستويات المرتفعة من الفساد (Janez, et al, 2015). يضاف إلى ذلك، ما بينته الدراسات في هذا الشأن من أن الأنظمة الفاسدة عادة ما تخلق حالة من الضجيج والاضطراب السياسي، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلباً في السياحة. ففي الفلبين كان الرئيس فرانكو ومعاونوه يملكون معظم الفنادق المدعمة 100% من أموال المعاشات مما نجم عنه اضطراب سياسي وحالات إرهابية واختطاف للسياح وبخاصة عام 1972. علاوة على ما سبق فإن الفساد قد ينجم عنه ارتفاع تكلفة الرحلة وسعر المنتج السياحي. فمنظمو الرحلات وشركات السياحة حال التعرض لحالات طلب رشوة تقوم بترحيل تلك التكلفة على المنتج السياحي، والذي يدفعه في النهاية السائح في مقابل هذه النظرة هناك فريق من الباحثين يرى أن تأثير الفساد في السياحة ليس بالخطورة؛ لأن هناك متغيرات أخرى يمكن أن تحكم زيارة السائح للمقصد السياحي كتاريخ الدولة ومناخها ومواردها السياحية الطبيعية والتاريخية...إلخ. إلا أن هذه النظرة يمكن نفيها بالاستناد إلى أن الفساد في القرارات الحكومية اعتبره المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن أحد أهم محددات التنافسية السياحية للمقاصد السياحية، وذلك كما أدرج ضمن مؤشر تنافسية السياحة والسفر WTTI.

وإذا ما انتقل البحث إلى الحالة المصرية فإن مصر ليست بعيدة عن ذلك، فقطاع السياحة كونه ممثلاً بوزارة تدير أموره وتتولى تنظيمه وتعتمد على ديوان يتجاوز فيه الموظفون الألف ليس بعيداً عن الفساد. ولأن إشكالية الربط بين الفساد والسياحة من الناحية العملية تعد حديثة، فإن هذا البحث يسعى لاستكشاف التصورات حول تأثير الفساد في السياحة من عينة من العاملين في القطاع ذاته.

المشكلة البحثية: تعد صناعة السياحة صناعة حساسة جداً مقارنة بصناعات أخرى، ومن ثم فإن تأثير الفساد بها قد يكون أخطر. من هنا تنطلق المشكلة البحثية من أن الفساد الإداري يعد إحدى أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد السياحي بصفة خاصة، والذي يمكن أن يؤثر سلباً في السياحة في مصر. وإذا كان من الصعوبة قياس الفساد وتأثيره، إلا أنه من الأهمية قياس إدراك العاملين في القطاع السياحي لتأثير الفساد في السياحة. ومن ثم يكون التساؤل البحثي: **كيف يدرك العاملون بالمناصب العليا في شركات السياحة المصرية تأثير الفساد الإداري في السياحة؟**

أهداف الدراسة:

- إلقاء الضوء على الفساد الإداري؛
- استكشاف وتحليل الرؤى المختلفة لتأثير الفساد الإداري في السياحة؛
- دراسة تطبيقية لتصورات عينة من العاملين بالمناصب العليا بشركات السياحة في مصر عن تأثير الفساد في السياحة في مصر.

الإطار النظري

يمكن تصنيف الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة إلى جزئين: الأول: دراسات تناولت الفساد الإداري: إذ يعد موضوع الفساد الإداري من الموضوعات التي حظيت باهتمام باحثين من فروع علمية متعددة مواكبة لتزايد الاهتمام بالقضية على أرض الواقع. وقد انعكس ذلك على طبيعة تلك الدراسات التي أمكن تصنيفها لعدد من المحاور الفرعية. ففي المحور الفرعي الأول كانت دراسات تناولت أسباب الفساد الإداري

وجزوره ومنها دراسة Boris Begoric عن مفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه (Boris, 2005)، والتي أرجعت الفساد إلى الرغبة في التصريح بالحصول على الخدمة أو في انتهاك القانون أو في تغيير القوانين. أما دراسة محمد وإيمان (2004) عن دراسة حالة الفساد في مصر فقد تطرقت إلى تحليل الأسباب التاريخية للفساد في مصر والتي تشمل التحولات الأيديولوجية والتراكم الرأسمالي والاعتبارات المتعلقة بالبناء الطبقي.

وتأتي دراسة (khan, 2016) عن الفساد السياسي والإداري مع التطبيق على بنجلاديش، لتتناول المداخل المختلفة لنشر الفساد (مدخل المصلحة مدخل السوق مدخل النفوذ والمنصب المدخل القانوني). وتتناول دراسة (Huntington, 1989) التحديث والفساد ربطاً لظاهرة الفساد بالتحديث من خلال تفسير الظاهرة في سياق تأثيرات الثورة الصناعية، ونمو المصادر الجديدة للثروة وظهور طبقات جديدة. أما دراسات المحور الفرعي الثاني فقد تطرقت إلى تداعيات الفساد بعامة منها دراسة (Paul, 2003) عن آثار الفساد في التنمية البشرية في الوطن العربي، والتي تبرز تداعيات الفساد على التنمية وتداعيات التنمية على الفساد. وترى كذلك دراسة (Manuel, et al 2011) عن تداعيات الفساد: دراسة في التوجه السياسي في اسبانيا إن الفساد يؤثر في وظائف النظام السياسي وتشغيله متسببة في تآكل الثقة في النظام واستبعاد أفراد لصالح آخرين مما يتسبب في نوع من التمييز، الذي ينجم عنه حالة من السخط على النظام السياسي. ونجد دراسة أحمد عبد الله (2009) عن الأطر الاقتصادية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم لترصد تعرض حوالي 50% من مفردات العينة للظلم في حياتهم منهم 32.7% كان مصدر تعرضهم للظلم الحكومي.

الثاني: دراسات تناولت تأثير الفساد في السياحة: يمكن تقسيم دراسات هذا الجزء إلى فرعين: الأول يتناول التأثير السلبي لتأثير الفساد في السياحة المقصد السياحي كدراسة (Anatusi, and Nnabuko, 2012) أو تأثير الفساد في ارتفاع تكلفة المقصد السياحي كدراسة (Propawe, 2015) علاوة على دراسات تناولت تأثير الفساد سلباً في الاستثمار سواء بشكل غير مباشر كدراسة (Tosun, and Timothy, 2001) أو بشكل مباشر كدراسة (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2008). وبداخل هذا الفرع هناك دراسات اهتمت بقياس العلاقة بين وجود أو عدم وجود فساد داخل دولة المقصد السياحي وبين النشاط السياحي كدراسة (Janez et al, 2015) والتي أشاروا فيها إلى إن الدول ذات المستويات الأقل من ناحية الفساد لديها مستويات أعلى من الاستدامة التنموية وبخاصة في مجال السياحة. وكذلك دراسة (Assaf and Josiassen, 2012) التي ربطت بين الدول ذات معدلات الفساد المرتفعة وبين تراجع التنمية السياحية بها. وقد ربطت دراسة كل من (Das and Dirienzo, 2010) بين تراجع مستوى الفساد لدى الدولة وبين وجود أثر إيجابي في المرتبة التنافسية التي تتبوؤها تلك الدولة مقارنة بالمنافسين. أما الفرع الثاني فيتطرق إلى عدم وجود تأثير سلبي للفساد في السياحة بل قد يكون هناك تأثير إيجابي. فدراسة (Yap & Saha, 2013) ترى أنه ليس للفساد تأثير سلبي في الطلب السياحي، وبخاصة في الدول التي لديها باع طويل في الميراث الطبيعي والثقافي للموارد السياحية. تدعم ذلك دراسة (Saha, and Yap, 2015) بأن الفساد يمكن أن يسهم في زيادة الطلب السياحي. وقد توصلت دراسة (Gallego et al, 2016) إلى وجود علاقة طردية بين معدل الفساد في دولة السائح ومدى تسامحه مع ممارسات الفساد السياحي في دولة المقصد.

تعريف الفساد الإداري:

يعرف البنك الدولي الفساد بأنه سوء استخدام السلطة من أجل مكسب خاص، ويعرف (Huntington 1989) الفساد بأنه سلوك لموظف عام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة. أما (Khan 2016) فيرصد في تعريفه أشكال الفساد في الرشوة، الاختلاس، السرقة... الخ. ويعرف السيد (1999) الفساد بأنه استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو تحقيق مكانة اجتماعية أو منفعة اجتماعية بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع. ومنهجية الفساد ومنها الواجب العام وانحراف عن المعايير ومن أشكاله في الوطنية العامة: الاختلاس، التزوير... الخ. بهذا فإن الفساد الإداري هو سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية مثل العائلة أو القرابة أو الصداقة والاستفادة المادية أو استغلال المركز، ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة والمكافأة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين في مركز محترم وكذلك يشمل سوء استخدام المال العام التوزيع غير القانوني للموارد العامة من أجل الاستفادة الخاصة. ظاهرة سلبية تحقق عوائد غير مشروعة للشخص.

مما سبق يمكن إعطاء التعريف التالي للفساد الإداري "ظاهرة سلبية تنقش داخل الأجهزة الإدارية لها أشكال عديدة تتحدد نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع والمنظمة والنظام القيمي، وتنتشر بمظاهر متنوعة كالرشوة وعلاقات القرابة والوساطة والصداقة هدفها الأساس وغايتها الرئيسية إحداث انحراف في المسار الصحيح للجهاز الإداري لتحقيق عوائد غير مشروعة"

أنواع الفساد الإداري

- أ- تقسيم الفساد الإداري طبقاً لحجمه وأثره وينقسم إلى نوعين رئيسيين هما: 1. الفساد الكبير وهو الفساد الذي يكون في المستوى السياسي والبيروقراطي ويقع تحت تأثير هذا الفساد كافة أفراد المجتمع. وأحياناً ما يسمى هذا النمط من الفساد في مجال الإدارة بالفساد الشبكي.
2. الفساد الصغير ويشمل الرشوة المالية النقدية وكذلك الرشوة المقنعة أو العينية في شكل استحواذ على المال العام وشغل المناصب في الجهاز الإداري للدولة ويقع تأثيره على المواطنين الذين يتحملون تكاليف إضافية لإنهاء معاملاتهم مع الجهاز الحكومي للدولة. يسمى أيضاً هذا النمط من الفساد بالفساد الفردي.
- ب- من حيث أشكال الفساد الإداري: تتلخص صور وأشكال الفساد في الرشوة والمحسوبية والمحابة والوساطة والابتزاز وسوء استخدام السلطة ونهب المال العام... الخ.

تأثير الفساد الإداري في السياحة

لا جدال في أن الفساد الإداري تداعيات قد تعوق النظام بأكمله، فمن الناحية الاقتصادية يتسبب ارتفاع التهرب الضريبي (يوسف، 2002) والفساد الجمركي في عجز الموازنة العامة، علاوة على ارتفاع تكلفة الخدمات وارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي وضياح الأموال العامة عن طريق الاستغلال ومحاوله السيطرة على المال العام (نور، 2015). ومن الناحية السياسية، يقوض الفساد شرعية الحكومة، ويتسبب في فقدان الاحترام للجهاز الحاكم، وإعاقة الديمقراطية والتمثيل غير السليم في البرلمان (عماد الدين، 2012). ومن الناحية الاجتماعية يتسبب الفساد

كذلك في اغتراب المتعرضين له وانعزالهم عن المجتمع، بل وقد يؤدي إلى إضعاف الشعور بالانتماء للبلد، حيث يتسبب الفساد الإداري في حالة من افتقاد الثقة والاغتراب والعزلة الاجتماعية والجريمة والرفض الاجتماعي.

يرى العديد من الباحثين أن الفساد يؤثر في سمعة الدولة في الخارج ويخلق صورة سيئة عن البلد بخاصة من قبل مواطني الدول الأقل فساداً (Janez, 2012). وبحسب ما يرى Propawe (2015) فإن سياح الدول الأقل فساداً عادة ما يفضلون الذهاب إلى المقاصد السياحية التي يدركون أنها أقل فساداً. علاوة على ذلك يتسبب الفساد في ارتفاع تكلفة المنتج السياحي أو تكلفة أداء الأعمال السياحية، وهنا يكون تأثير الفساد كتأثير الضرائب في السياحة. فالسائح في هذه الحالة مضطر لدفع رشا بأكثر من شكل منها: رشا للحصول على التأشيرة، أو رشا لرجال الأمن من أجل دخول مقاصد سياحية بعينها أو للحصول على معاملة جيدة في الفنادق والمطاعم (Propawe, 2015). بجانب ذلك فإن الفساد قد يتسبب في نواح أخرى قد تؤثر بشكل غير مباشر في السياحة، وإن كان تأثيراً شديداً خطورة. فقد يتسبب الفساد في هروب المستثمرين في قطاع السياحة وإنهاء أعمالهم والانسحاب خارج البلد (Tosun & Timothy, 2001). يؤيد ذلك عدد من الدراسات بينت أنه كلما كانت بيئة الأعمال أقل فساداً وتسعى لمكافحة الفساد على أرض الواقع كلما كان ذلك عنصر جذب للاستثمار (المعهد العربي للتخطيط، 2008). إن ارتفاع الفساد في دولة ما إنما هو مؤشر على وجود مشكلات أخرى أمام السياحة. فوجود فساد في دولة المقصد السياحي يخلق حالة من عدم التأكد بشأن الاستقرار الأمني في البلاد وتكلفة الرحلة وأخلاقيات التعاملين مع السائح... بجانب ذلك يربط البعض بين الفساد وارتفاع معدل الفقر مما يؤثر في معدلات السياحة حيث تتركز الثروة في يد قلة، وبينما تعتمد السياحة على أكبر عدد ممكن؛ لأنه كلما قل عدد من يملك الثروة فإن معدلات السياحة تكون أقل. وهناك من ينظر نظرة بعيدة لتأثير الفساد في السياحة من منظور استقرار الأنظمة، والذي يرى أن الفساد ينجم عنه في الأجل البعيد تهديد لاستقرار النظام السياسي وأمنه؛ وهو ما يعد أكبر أسباب هروب السياح وعدم قدومهم إلى المقصد السياحي. ويرى Janez; et al (2015) إن الدول ذات المستويات الأقل من ناحية الفساد لديها مستويات أعلى من الاستدامة التنموية وبخاصة في مجال السياحة. ومن المعروف أن الفساد يتسبب في تآكل ثمار التنمية، لكن الوضع في السياحة يشير إلى أن الفساد يقوض التنمية ذاتها. فكما يرى Assaf an Josiassen (2012) فإن الدول ذات معدلات الفساد المرتفعة ليس بمقدورها تنمية قطاع السياحة بها حتى ولو كانت دول ذات باع وجاذبية ثقافية وبيئية، ففي ظل الفساد تذهب عوائد ومخصصات التنمية إلى قلة قليلة من الفاسدين. وفي دراسة أخرى ترى أن الفساد على المستوى السياسي يضر بالسياحة بسبب قيام الحكومات الفاسدة باستغلال سلطاتها في المشروعات السياحية لتحويل عائداتها إليها شخصياً، وقد ينجم عن هذا الفساد أيضاً سماح تلك الحكومات لاستثمارات سياحية غير مشروعة كالسماح ببيع المخدرات في المنتجعات السياحية أو السماح بغسيل الأموال في النشاط السياحي (Duffy and Shadow, 2000). ويمكن أن يسهم تراجع الفساد في زيادة القدرة التنافسية للمقصد السياحي. فقد اكتشف كل من Das and Dirienzo (2010) أنه كلما تراجع مستوى الفساد لدى الدولة كلما كان لذلك تأثير إيجابي في المرتبة التنافسية التي تتبوها تلك الدولة مقارنة بالمنافسين ويتضح هذا التأثير بشكل خاص في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. وترى دراسات أخرى ومن منظور أوسع انه بالرغم من الأهمية الاقتصادية المتعاظمة للسياحة فإنها تعد صناعة سريعة وسهلة التأثير بفساد الأجهزة العامة. وفيما يتعلق بتأثير الفساد على الطلب السياحي فإن وجهتي نظر برزت في هذا السياق: الأولى: يؤثر الفساد بالسلب في الطلب السياحي، فالدول الأقل فساداً أعلى في الطلب السياحي عليها (Lau and Hazari, 2011). وهنا ينظر للفساد على انه بمثابة الغبار أو الأتربة التي يمكن أن تعوق عمل الآلة. وفي هذا السياق بينت بعض الدراسات أن تأثير السياحة في الطلب السياحي يرتبط بمتغير الأنماط السياحية حيث إن هناك أنماط سياحية أكثر تأثراً بالفساد من غيرها. فسياحة الأعمال تعد الأكثر تأثراً بالفساد في دولة المقصد السياحي مقارنة بباقي الأنماط السياحية وبخاصة السياحة الترويحية. الثانية: ليس للفساد تأثير سلبي في الطلب السياحي وبخاصة في الدول التي لديها باع طويل في الميراث الطبيعي والثقافي للموارد السياحية (Yap, and Saha, 2013). ومن ثم يمكن أن يعمل الفساد هنا كالزيت في الآلة البيروقراطية المعيقة بل ويمكن القول بحسب هذا الاتجاه أن الفساد يمكن أن يسهم في زيادة الطلب السياحي من خلال آليتين: الأولى: تسهم ممارسات الفساد في تسريع إجراءات سياحية كالحصول على الفيزا مثلاً بدلاً من التعقيدات. والثانية: تسهم الرشا في تحفيز الموظفين الفاسدين في العمل بشكل العمل بجديّة أكبر في تخليص الإجراءات. ويدعم (Saha and Yap, 2015) وجهة النظر هذه بتقبل السائح كطرف ثاني في عملية الفساد له، حيث إن هناك نوعية من السياح قد تقبل الممارسات الفاسدة لأكثر من اعتبار منها: أنه سائح فاسد بطبعه في بلده، أو رغبته في الوصول للمقصد السياحي بأي ثمن دون أي اعتبار للمسائل الأخلاقية. وقد توصل (Gallego, et al, 2016) إلى ما يدعم ذلك حيث بين أن هناك علاقة طرية بين معدل الفساد في دولة السائح ومدى تسامحه مع ممارسات الفساد السياحي في دولة المقصد وأنه كلما كان السائح قادم من دولة بها معدلات فساد وجريمة وعدم استقرار كلما كان أكثر تسامحاً مع هذه الممارسات في دولة المقصد السياحي.

ويستشهد الباحثان (Saha and Yap, 2015) بحالات لدول ذات معدلات فساد عالية ورغم ذلك ترتفع بها معدلات نمو الحركة السياحة كأوغندا والتي زادت بها معدلات الحركة السياحية من عام 1999 إلى 2009 بمعدل 17 % سنوياً، وكذلك الهند والتي تعد من أكثر الدول من حيث معدلات الفساد، والتي شهدت معدلات نمو مرتفعة للحركة السياحية بمعدل 7.9 % سنوياً. لكن الباحث يرى أن هذه النتيجة تعد غير كاملة لأن الحركة السياحية إلى المقصد السياحي لا تتوقف فقط على اعتبارات الفساد، وإنما تدخل اعتبارات أخرى في الزيارة كجاذبية المقصد وتنافسية الأسعار. ويتأكد وجود ميزة من الفساد هو بروز نمط جديد يعرف بسياحة الفساد **Corrupt Tourism**. وقد برز هذا النمط في دولة التشيك ويستخدم هذا النمط للترويج السياحي لزيارة أسوأ المباني الحكومية التي شهدت فساداً مالياً وإدارياً وسياسياً، بل وقد يصل الأمر لزيارة أهم أماكن إقامة أهم السياسيين والإداريين ممن اتهموا في قضايا رشوة وفساد. ورغم ذلك فإن هذه الميزة الإيجابية الناجمة عن الفساد بالنسبة للسياحة، فإن الأمر قد ينقلب في النهاية حيث يمكن أن يتسبب طمع الفاسدين في الحصول على المزيد من الرشوة في المزيد من التعقيد والتأجيل في الإجراءات. وهو ما يمكن معه القول إن الفساد قد يكون مفيداً للسياحة على المستويات الأدنى والمتوسطة ومضراً على المستويات الأعلى له. وهو ما يعني أنه لا يجب أن ننظر لتأثير الفساد في السياحة من منظور العلاقة الخطية **linear Framework** بل يجب إدراك هذا التأثير من منظور غير خطي **Non-Linearity**. وبمعنى آخر يكون الفساد مفيداً للطلب السياحي كلما كانت الدولة في مستويات فساد محدودة أو متوسطة، ولكنه ينقلب ويتحول إلى تأثير سلبي في الطلب السياحي إذا وصل معدل الفساد بها إلى مستوى أعلى (Gallego, et al, 2016). واستناداً إلى الأدبيات التي سبق الإشارة إليها يمكن القول أن تأثير الفساد في السياحة يمكن أن يندرج ضمن التصنيفات التالية:

1- من حيث اتجاه تأثير الفساد في السياحة:

- للفساد تأثير سلبي في السياحة؛
- للفساد تأثير ايجابي في السياحة.

2- من حيث مجال التأثير:

- تأثير الفساد في الاستثمار السياحي؛
- تأثير الفساد في التنمية السياحية (العرض السياحي)؛
- تأثير الفساد في الطلب السياحي؛
- تأثير الفساد في المراتب التنافسية السياحية؛
- تأثير الفساد في أداء المتعاملين في مجال السياحة.

3- من حيث التأثير في الأنماط السياحية:

- تؤثر السياحة في كل الأنماط السياحية؛
- تؤثر السياحة في بعض الأنماط دون لأخرى؛

4- من حيث الأطراف السياحية المتأثرة:

- تأثير الفساد في السائح؛
- تأثير الفساد في المتعاملين مع الأجهزة السياحية الحكومية.

مما سبق يمكن بلورة أهداف البحث فيما يلي:

- إلقاء الضوء على الفساد الإداري؛
- استكشاف وتحليل الرؤى المختلفة لتأثير الفساد الإداري في السياحة؛
- دراسة تطبيقية لتصورات عينة من العاملين بالمناسب العليا بشركات السياحة في مصر عن تأثير الفساد في السياحة في مصر.
- **فروض الدراسة:** تسعى الدراسة إلى قياس تصورات المبحوثين عن أربعة فروض هي:
 - يتسبب الفساد الإداري في قطاع السياحة في ارتفاع تكلفة المنتج السياحي؛
 - يتسبب الفساد الإداري في قطاع السياحة في خلق صورة سلبية بنجم عنها عزوف السائح عن المجيء لمصر؛
 - يؤثر الفساد الإداري في قطاع السياحة سلباً في أداء شركات السياحة في مصر؛
 - يتسبب تعرض العاملين في شركات السياحة في مصر للفساد الإداري في الاغتراب المدني.

منهج الدراسة:

- 1- **المنهج الاستكشافي الوصفي التحليلي:** ويقوم على وصف ظاهرة الفساد الإداري في مصر من خلال رصد ما يحدث أو تحليل وتفكيك الظاهرة من خلال معرفة لماذا يحدث(الأسباب)؟ تمهيدا للوصول لمرحلة كيف نواجه الظاهرة. تعد هذه الدراسة استكشافية استطلاعية بهدف استكشاف تأثير الفساد الإداري في السياحة من خلال قياس تصورات عينة من المبحوثين في قطاع الشركات السياحية.
- 2- **المنهج الإحصائي:** من خلال اعتماد الأساليب الإحصائية كالجداول التكرارية والانحراف المعياري علاوة على اعتماد معامل ارتباط سبيرمان من خلال حزمة البرامج الاجتماعية SPSS.
- 3- **جمع البيانات:**
 - المصادر الأولية: البحث الميداني: "تصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عينة من العاملين بالمناصب العليا بالشركات السياحية العاملة في مصر لتطبيق واختبار فروض الدراسة.
 - المصادر الثانوية: "العمل المكتبي": بالرجوع إلى الكتب والدوريات والمقالات والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة سواء كان مكتيباً أو إلكترونياً.
- 4- **عينة الدراسة:** شملت الدراسة 100 مفردة من العاملين بالمناصب العليا بالشركات السياحية تم حصرهم في ثلاث فئات: رئيس مجلس ادارة، مدير تنفيذي، مدراء الإدارات. وقد وضع الإحصائيون جداول لمعرفة حجم العينة المناسبة إذا علمنا حجم المجتمع الأصلي وفيه يكون عدد 100 مفردة جيداً لمجتمع لم يتجاوز 3 الاف (بركات، بدون تاريخ). وتم سحب العينة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة. هذا وقد عولجت البيانات المتحصل عليها باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

الدراسة الميدانية

وصف العينة:

فيما يتعلق بعدد العينة وتوزيعها على أنماط الشركات السياحية فإن الدراسة تنطبق على 100 مفردة من شركات السياحة العاملة بالفعل في قطاع السياحة وقد تم وزعت الشركات ما بين 40 شركة سياحة فئة (أ) و30 شركة سياحية فئة (ب) و30 شركة سياحية فئة (ج). ومن حيث التوزيع الوظيفي للعينة فقد تنوعت مهن المبحوثين ما بين رئيس مجلس إدارة ومدير تنفيذي ومدير إدارة وموظف ما بين الأعداد التالية: رئيس

أثر الفساد الإداري في السياحة: دراسة لتصورات عينة من العاملين بالمناصب العليا بالشركات السياحية

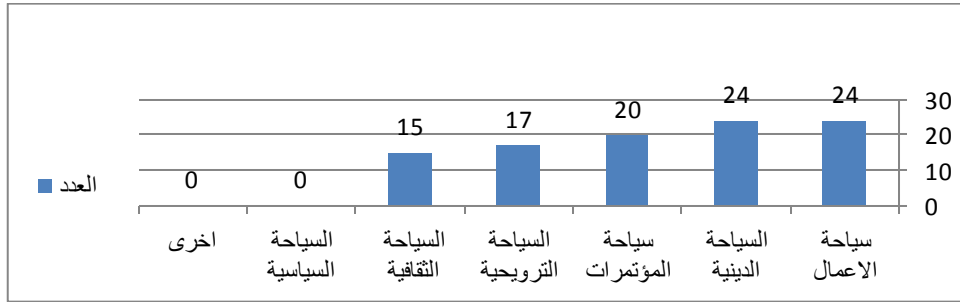
مجلس إدارة 6 ومدير تنفيذي 40 ومدير إدارة 54. ومن حيث نطاق تعامل الشركة مع وزارة السياحة فقد تراوح نطاق تعامل الشركة السياحية مع وزارة السياحة ما بين دائم ومستمر بنسبة 80% ومتوسط بنسبة 20%.

نتائج الدراسة الميدانية:

(1) تصورات المبحوثين عن وجود فساد بقطاع السياحة: كانت النسبة الغالبة والتي أجابت عن السؤال: هل ترى أن هناك فساداً من قبل الجهات المعنية بالسياحة في مصر؟ وجاءت الأجوبة بنعم بنسبة 75% مقارنة بلا 15% في حين كانت إجابة من "لا أعلم" 10% مما يعني أن معظم الشركات محل الدراسة تتصور وجود فساد في القطاع السياحي.

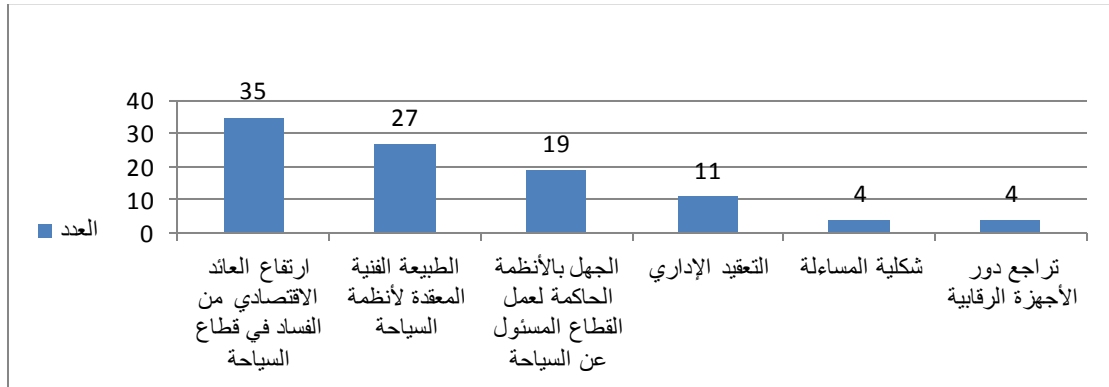
(2) تصورات المبحوثين عن نمط الفساد ونطاقه: بينت 70% من العينة ممن أجابوا بوجود فساد أن الفساد المنتشر بقطاع السياحة فساد صغير ويعد حالات فردية بينما بينت 30% أن نمط الفساد الموجود وحجمه يندرج ضمن الفساد الشبكي الكبير.

(3) تصورات المبحوثين عن تأثير الفساد في الأنماط السياحية: كانت سياحة الأعمال أكثر الأشكال التي يمكن أن يتواجد بها الفساد تساوت معها السياحة الدينية بنسبة 24% تلاها سياحة المؤتمرات بنسبة 20% فالسياحة الترويحية بنسبة 17% ثم السياحة الثقافية بنسبة 15%. ولم يبد المبحوثون أية دلالات حول نمط السياحة السياسية أو أنماط أخرى.



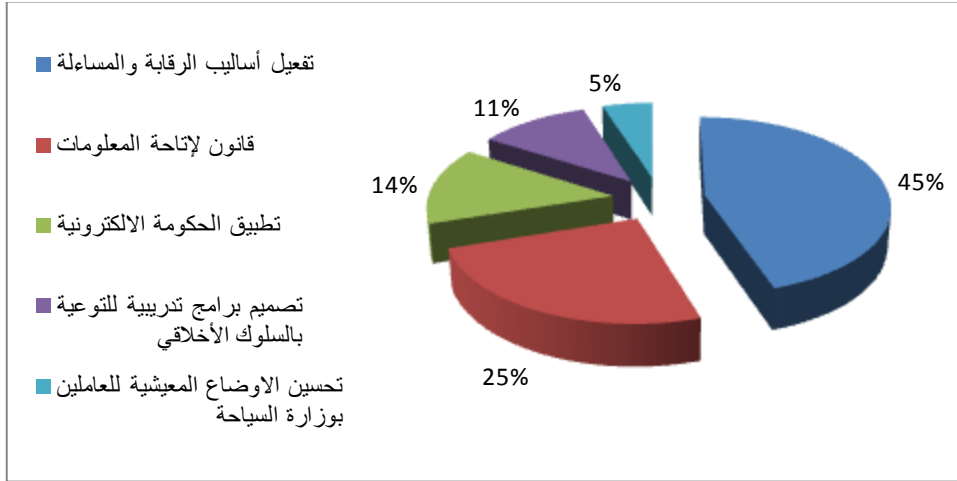
شكل رقم (1) الفساد والأنماط السياحية

(4) تصورات المبحوثين عن أسباب انتشار الفساد في قطاع السياحة: جاء ارتفاع العائد الاقتصادي من الفساد في قطاع السياحة في المرتبة الأولى بنسبة (35%). ثم جاءت الطبيعة الفنية المعقدة لأنظمة السياحة في المرتبة الثانية للأسباب بنسبة (27%) ارتبط بها الجهل بالأنظمة الحاكمة لعمل القطاع المسئول عن السياحة في ظل عدم نشر تلك الأنظمة على الشبكة العنكبوتية (بنسبة 19%). ثم التعقيد الإداري الذي يملس من جانب المسئولين عن إدارة القطاع بنسبة (11%). وتساوى سببا شكلية المساءلة داخل الوزارة وتراجع دور الأجهزة الرقابية (4%).



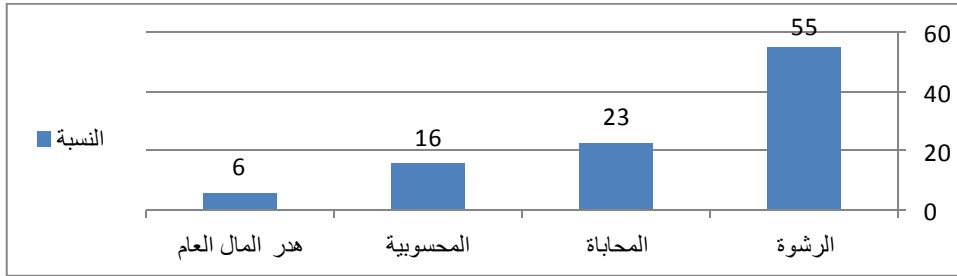
شكل رقم (2) تصورات المبحوثين عن أسباب انتشار الفساد في قطاع السياحة

(5) تصور المبحوثين عن طرق التغلب على الفساد: من وجهة نظر المبحوثين تنوعت مقترحاتهم للتغلب على الفساد في قطاع السياحة ما بين تفعيل أساليب الرقابة والمساءلة (45%) وإصدار قانون لإتاحة المعلومات (25%) وتطبيق الحكومة الإلكترونية (14%) وتصميم برامج تدريبية للتوعية بالسلوك الأخلاقي (11%) وأخيرا تحسين الأوضاع المعيشية للعاملين بوزارة السياحة (5%).



شكل رقم (3) مقترحات التغلب على الفساد السياحي

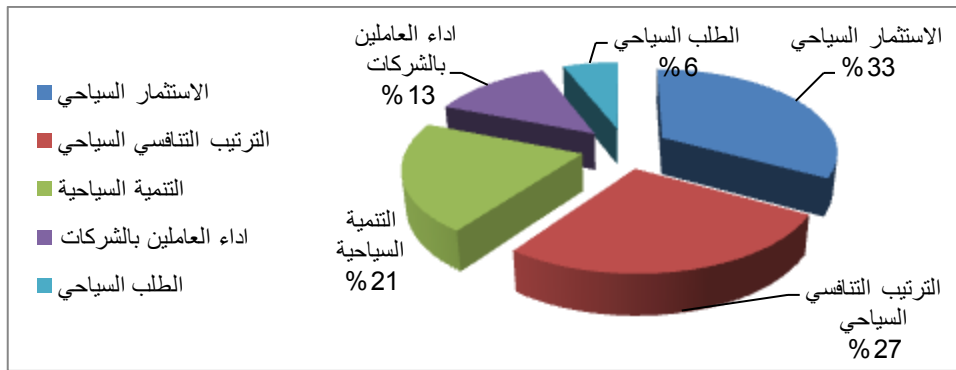
(6) تصورات المبحوثين لأكثر أنماط الفساد انتشاراً : كانت الرشوة أكثر الأنماط المتصورة بنسبة (55%) – يليها المحاباة أو المجاملة بنسبة (23%) – فالمحسوبية بنسبة (16%) – وأخيراً هدر المال العام بنسبة (6%).



شكل رقم (4) تصورات المبحوثين لانماط الفساد

(7) تصورات المبحوثين عن تداعيات تأثير الفساد في السياحة.

1- تصورات المبحوثين للمجالات العامة لتأثيرات الفساد في السياحة: تنوعت ردود المبحوثين عن تأثير الفساد في المجالات السياحية المختلفة والتداعيات السياحية للفساد على السياحة. جاء تأثير الفساد في الاستثمار السياحي كأكثر المجالات تأثراً (33%) تلاه الترتيب التنافسي السياحي لمصر (27%) فالتنمية السياحية (21%) فأداء العاملين بالشركات السياحية (13%) فأخيراً تأثيره على الطلب السياحي (6%).



شكل رقم (5) الفساد ومجالات التأثير السياحي

2- تصورات المبحوثين عن اتجاهات تأثير الفساد في السياحة: استهدف الباحث قياس تصورات المبحوثين لاتجاهات تأثير الفساد في السياحة (سليبي أم إيجابي) انطلاقاً من دراسات الفساد سالفه الذكر، وبعضها تطرق إلى أنه رغم التأثير السلبي إلا أنه قد يوجد تأثير إيجابي. يبين الجدول رقم (1) تصورات المبحوثين.

جدول رقم (1) تصورات المبحوثين لاتجاهات تأثير الفساد في السياحة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابة %					العبارة
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	أوافق بشدة	
0.220	1.05	95	5	0	0	0	يؤثر الفساد في السياحة بالإيجاب، حيث يمكن أن يبسر الإجراءات وتقديم الخدمات.

يتضح من الجدول رقم (1) إجماع المبحوثين على الرفض التام لوجود أي تأثير إيجابي للفساد في السياحة فقد رفض بشدة 90 من المبحوثين بنسبة 95% العبارة المتعلقة بـ "يؤثر الفساد في السياحة بالإيجاب، حيث يمكن أن يبسر الإجراءات وتقديم الخدمات"، مقابل 5 مبحوثين بنسبة 5% رفض هذه العبارة، وذلك بمتوسط حسابي 1.05 وانحراف معياري 0.220 وهو ما يتعارض مع جانب من الدراسات السابقة الأجنبية والتي ترى بعضها أن للفساد تأثيراً إيجابياً في السياحة، وبما يتفق مع فرض الدراسة بأن الفساد يؤثر سلباً في المجالات السياحية المختلفة. ويمكن تفسير ذلك في سياقات عديدة منها طبيعة الثقافة المصرية التي ترفض الفساد، إلى جانب توجه الدولة المصرية في الآونة الأخيرة نحو تكثيف التوعية بخطورة الفساد سواء من خلال إصدار استراتيجية لمكافحة الفساد أو من خلال الإعلانات التلفزيونية...

(8) اختبار الفروض

1- فرض رقم 1: يتسبب الفساد الإداري في قطاع السياحة في ارتفاع تكلفة المنتج السياحي: يبين الجدول رقم (2) تصورات المبحوثين لتأثير الفساد في ارتفاع تكلفة المنتج السياحي انطلاقاً من التساؤل حول رأي المبحوثين في عبارة: يتسبب الفساد في قطاع السياحة في ارتفاع تكلفة المنتج السياحي المقدمة من الشركات السياحية.

جدول رقم (2) تصورات المبحوثين لتأثير الفساد على تكلفة المنتج السياحي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابة %					العبارة
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	أوافق بشدة	
0.643	4.52	.	.	8	32	60	يتسبب الفساد في قطاع السياحة في ارتفاع تكلفة المنتج السياحي المقدمة من الشركات السياحية

بينت ردود المبحوثين أن الفساد يجبر تلك الشركات على تحميل ما تم دفعه على السائح. فحوالي 60 من المبحوثين بنسبة 60% وافق بشدة على هذا التأثير ووافق 32 من المبحوثين بنسبة 32% على ذلك، فيما كانت الردود المحايدة 8 من المبحوثين بنسبة 8% وذلك بمتوسط حسابي 4.52 وانحراف معياري 0.643 وإجمالاً كانت معظم الآراء ترى أن هناك تأثيراً سلبياً للفساد في تكلفة المنتج أو الخدمة المقدمة للسائح مما يثبت صحة هذا الفرض. ومع هذا يرى الباحث أن تأثير الفساد في تكلفة الخدمة المقدمة من الشركات السياحية يتأثر بوجود متغير بسيط وهو مدى رواج الحركة السياحية من عدمها، ففي ظروف التراجع والكساد السياحي الحالي ليس من مصلحة شركات السياحة تحميل السائح بأية زيادات لقلّة الأعداد السياحية.

3- فرض رقم 2: يتسبب الفساد الإداري في قطاع السياحة في خلق صورة سلبية تتسبب في عزوف السائح عن المجيء لمصر: استهدف البحث التعرف على مدى تأثير الفساد في حالة وجوده في صورة المقصد السياحي وفي تراجع الحركة السياحية كما في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) تصورات المبحوثين لتأثير الفساد في صورة المقصد السياحي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابة %					العبارة
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	أوافق بشدة	
0.000	5.000	0	0	0	0	100	يسبب انتشار الفساد في قطاع السياحة في خلق صورة سلبية عن مصر.
0.472	3.67	0	0	33	67	0	يرتبط وجود الفساد بوجود مشكلات تهدد السياحة.
0.823	2.01	33	33	34	.	.	لا اعتقد أن السائح يهتم أثناء زيارة مصر بوجود فساد من عدمه.
0.368	4.84	0	0	0	16	84	يتسبب الفساد في تراجع الترتيب التنافسي لمصر مقارنة بدول سياحية منافسة.

بينت ردود المبحوثين بالإجماع أن الفساد يتسبب في خلق صورة سلبية عن السياحة في مصر بنسبة 100% حيث وافق بشدة جميع مفردات العينة، وذلك بمتوسط حسابي 5.000 وانحراف معياري 0.000 وقد وافق 67% من المبحوثين حول وجود ارتباط بين الفساد ووجود مشكلات تربط بالسياحة مقابل حيا 33%، وذلك بمتوسط حسابي 3.67 وانحراف معياري 0.472. وقد أيد ذلك رفض 66% من المبحوثين لعبارة "لا اعتقد أن السائح يهتم أثناء زيارة مصر بوجود فساد من عدمه" موزعين بين 33% رافض بشدة و33% رافض، فيما كانت الردود المحايدة 34%، وذلك بمتوسط حسابي 2.01 وانحراف معياري 0.823. مما يعني أن هناك تصور وقناعة لدى عدد كبير من العاملين بشركات السياحة باهتمام السائح بمدى نزاهة المقصد السياحي من عدمه. وهو ما يؤكد وضع اعتبارات شفافية القرارات الحكومية ضمن محددات الترتيب التنافسي للمقصد السياحي ضمن مؤشر تنافسية السياحة والسفر منذ صدوره عام 2007. يؤكد ذلك أن وافق بشدة 84% ووافق 16% من المبحوثين على أن الفساد يتسبب في تراجع الترتيب التنافسي لمصر سياحياً مقارنة بدول منافسة سياحياً، وذلك بمتوسط حسابي 4.84 وانحراف معياري 0.368

3- فرض رقم 3: يؤثر الفساد الإداري في قطاع السياحة سلباً في أداء شركات السياحة: يبين جدول رقم (4) تصورات المبحوثين لتأثير الفساد في أداء الشركات السياحية باعتبارها العينة الممثلة للدراسة. وبهذا فإن الدراسة تنتقل في هذا الفرض من المستوى الكلي للتليل إلى مستوى المنظمات أو الشركات.

جدول رقم (4) تصورات المبحوثين لتأثير الفساد في أداء الشركات السياحية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابة %					العبارة
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	أوافق بشدة	
0.461	4.700	0	0	0	30	70	يمكن أن يتسبب الفساد الإداري في تعطيل أعمال الشركات السياحية بما ينعكس سلباً على أداءها والتزامها.
0.402	3.800	0	0	20	80	0	يعوق الفساد في السياحة عمل الشركات السياحية بكفاءة وفعالية.

بينت ردود المبحوثين أن الفساد يتسبب في تعطيل أعمال الشركات السياحية ويؤثر سلباً في مدى التزامها بأعمالها. فقد وافق بشدة 70% من المبحوثين بنسبة 70% على عبارة "يمكن أن يتسبب الفساد الإداري في تعطيل أعمال الشركات السياحية بما ينعكس سلباً على أداءها والتزامها" مقابل موافقة 30% بنسبة 30% على هذه العبارة، وذلك بمتوسط حسابي 4.700 وانحراف معياري 0.461. وفيما يتعلق بتأثير الفساد في كفاءة وفعالية أداء الشركات السياحية فقد وافق 80% من المبحوثين بنسبة 80% على التأثير السلبي للفساد مقابل حيا 20%، وذلك بمتوسط حسابي 3.800 وانحراف معياري 0.402. ويتضح أنه برغم الإشارة إلى تأثير الفساد في تكلفة المنتج المقدم من جانب الشركات، وهو ما يمكن اعتباره تأثيراً سلبياً للفساد على السياحة، إلا أنه يمكن الإضافة إلى ذلك تأثير الفساد في مدى التزامها بأعمالها من ناحية، وفي كفاءتها وفعاليتها من ناحية أخرى.

4- فرض رقم 4: يتسبب تعرض العاملين في شركات السياحة للفساد الإداري للاغتراب المدني: يقيس البحث الجوانب والتأثيرات السلبية في حالة تعرض العاملين بالشركات السياحية للفساد في اندماجهم في منظومة العمل السياحي ككل. تم قياس الاغتراب المدني أو الانعزال والعزوف عن الانخراط في الحياة المهنية أو العامة من خلال عدد من الأسئلة التي راعي الباحث أن يربطها بالسياحة في النهاية من خلال جدول رقم (5).

جدول رقم (5) تصورات المبحوثين لتأثير الفساد في الاغتراب الاجتماعي والمدني

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابة %					العبارة
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	أوافق بشدة	
0.435	4.75	0	0	0	25	75	أؤمن بأن التعرض للفساد يضعف ثقتي في الجهات المعنية بالسياحة.
0.000	5.00	0	0	0	0	100	يتأثر رضائي عن منظومة العمل السياحي ككل بالسلب إذا تعرضت لظلم ناجم عن الفساد.
0.000	5.00	0	0	0	0	100	يتسبب الفساد في هروب المستثمر السياحي من الاستثمار في القطاع.
0.809	4.05	0	0	30	35	35	أؤمن بأن التعرض للفساد يخلق حالة من اللامبالاة.
0.338	1.13	87	13	0	0	0	القوانين والأحكام الحاكمة والمنظمة للفساد في السياحة رادعة لمنع السلوك الفاسد.

وافق بشدة 75 من المبحوثين بنسبة 75% على أن تعرضهم للفساد يمكن أن يضعف ثقته في الجهات المعنية بالسياحة، فيما وافق 25 من المبحوثين بنسبة 25% من المبحوثين على ذلك، وذلك بمتوسط حسابي 4.75 وانحراف معياري 0.435. وأجمع المبحوثين 100% أن رضاءهم عن منظومة العمل السياحي ككل قد يتأثر سلباً حال تعرضهم لظلم ناجم عن تعرضهم لفساد في قطاع السياحة أو مرتبط بعملهم السياحي، وذلك بمتوسط حسابي 5.00 وانحراف معياري 0.000. ونفس الإجماع تحقق فيما يتعلق بتسبب الفساد في هروب المستثمر السياحي. ورغم ذلك وافق 70 من المبحوثين بنسبة 70% على أن تعرضهم للفساد يمكن أن يتسبب في شعورهم باللامبالاة في عملهم السياحي (35 موافق بشدة 35 موافق) مقابل 30 من المبحوثين بنسبة 30% محايد، وذلك بمتوسط حسابي 4.05 وانحراف معياري 0.809. ويعود جزء كبير من هذا الاغتراب إلى وجود قناعة لدى غالبية المبحوثين بأن القوانين والأحكام الحاكمة والمنظمة للفساد في السياحة غير رادعة لمنع السلوك الفاسد، حيث اعترض بشدة 87 من المبحوثين بنسبة 87% على عبارة "القوانين والأحكام الحاكمة والمنظمة للفساد في السياحة رادعة لمنع السلوك الفاسد" مقابل اعتراض 13 من المبحوثين بنسبة 13% فقط، وذلك بمتوسط حسابي 1.13 وانحراف معياري 0.338.

وفيما يلي نتائج التحليل الإحصائي لاختبار صحة الفروض باستخدام معامل ارتباط سبيرمان

كما في الجدول التالي (جدول رقم 6):

جدول رقم (6) نتائج معامل ارتباط سبيرمان

الانحراف المعياري للمعاملين في شركات السياحة	التأثير السلبي علي أداء شركات السياحة	عزوف السائح عن المجي لمصر	ارتفاع تكلفة المنتج السياحي	العبارة	
				معامل الارتباط	وجود الفساد بقطاع السياحة
0.611	0.589	0.556	0.632	معامل الارتباط	وجود الفساد بقطاع السياحة
0.000	0.000	0.000	0.000	المعنوية	

يتضح من خلال جدول رقم (6) أن هناك ارتباطاً بين متغيرات الدراسة، حيث جاءت النتائج علي النحو التالي:

- هناك علاقة معنوية بين وجود الفساد بقطاع السياحة وارتفاع تكلفة المنتج السياحي ، حيث بلغت درجة المعنوية 0.000 ، وكان ذلك عند معدل خطأ 0.01 وعند درجة ثقة 99% مما يدل علي قوة العلاقة بينهما . ويتضح أيضاً وجود علاقة ارتباطية بين وجود الفساد بقطاع السياحة وارتفاع تكلفة المنتج السياحي ، حيث بلغت قيمة الارتباط 0.632 وهو ارتباط طردي قوي ، مما يدل علي أن وجود الفساد في قطاع السياحة ينعكس سلباً علي ارتفاع تكلفة المنتج السياحي، ومن ثم ارتفاع تكلفة الرحلة ككل وهو ما يتحمله السائح.
- هناك علاقة معنوية بين وجود الفساد بقطاع السياحة وعزوف السائح عن المجيء لمصر، حيث بلغت درجة المعنوية 0.000 ، وكان ذلك عند معدل خطأ 0.01 وعند درجة ثقة 99% مما يدل علي قوة العلاقة بينهما . ويتضح أيضاً وجود علاقة ارتباطية بين وجود الفساد بقطاع السياحة وعزوف السائح عن المجيء لمصر ، حيث بلغت قيمة الارتباط 0.556 وهو ارتباط طردي متوسط ،

مما يدل على أن وجود الفساد في قطاع السياحة يعكس على رفض السياح تكرار زيارتهم لمصر بسبب الصورة السيئة للمقصد السياحي المصري.

- هناك علاقة معنوية بين وجود الفساد بقطاع السياحة والتأثير السلبي في أداء شركات السياحة، حيث بلغت درجة المعنوية 0.000 ، وكان ذلك عند معدل خطأ 0.01 وعند درجة ثقة 99% مما يدل على قوة العلاقة بينهما . ويتضح أيضاً وجود علاقة ارتباطية بين وجود الفساد بقطاع السياحة والتأثير السلبي في أداء شركات السياحة، حيث بلغت قيمة الارتباط 0.589 وهو ارتباط طردي متوسط ، مما يدل على أن وجود الفساد في قطاع السياحة يؤثر بالسلب في أداء شركات السياحة نتيجة تعطيل أعمالها وإعاقة أداء أعمالها بكفاءة.

- هناك علاقة معنوية بين وجود الفساد بقطاع السياحة و الاغتراب المدني للعاملين في شركات السياحة ، حيث بلغت درجة المعنوية 0.000 ، وكان ذلك عند معدل خطأ 0.01 وعند درجة ثقة 99% مما يدل على قوة العلاقة بينهما . ويتضح أيضاً وجود علاقة ارتباطية بين وجود الفساد بقطاع السياحة و الاغتراب المدني للعاملين في شركات السياحة ، حيث بلغت قيمة الارتباط 0.611 وهو ارتباط طردي قوي ، مما يدل على أن وجود الفساد في قطاع السياحة يؤدي إلى شعور العاملين بشركات السياحة بالاغتراب المدني وذلك نتيجة ضعف ثقتهم في الجهات المعنية بالسياحة وانخفاض درجة رضاهم، وكذلك هروب المستثمرين، واللامبالاة.

كما يتضح من الجدول أيضاً أن العلاقة كانت الأقوى بين وجود الفساد في قطاع السياحي وارتفاع تكلفة المنتج السياحي (0.632)، ثم العلاقة بين وجود الفساد في قطاع السياحة وشعور العاملين بالاغتراب المدني (0.611)، تليها العلاقة بين وجود الفساد في السياحة والتأثير السلبي في أداء شركات السياحة (0.589)، وأخيراً العلاقة بين وجود الفساد بقطاع السياحة وعزوف السائح عن المجيء لمصر (0.556).

الخاتمة:

النتائج

نتائج عامة

- 1- بينت الدراسة أن هناك تصوراً مدركاً من جانب المبحوثين بوجود فساد في الأجهزة والهيئات المعنية بإدارة السياحة في مصر، وكان لتأثير الإعلام أولاً ثم التعامل المباشر ثانياً أهم أسباب هذا التصور.
- 2- كان الفساد الصغير المرتبط بوجود حالات فردية وليس الفساد الشبكي الكبير هو النمط المتصور لدى المبحوثين، وذلك استناداً إلى نفس الأسباب السابقة والتي تتعلق بتأثير الإعلام ممثلاً في مقالات صحفية أو أخبار إعلامية أو تعاملات فردية تفسر هذه النتيجة.
- 3- كانت أكثر الأنماط السياحية المتصورة لوجود فساد بها سياحة الأعمال والسياحة الدينية ثم سياحة المؤتمرات.
- 4- كان ارتفاع العائد من الفساد في قطاع السياحة وتعدد أنظمة عمل السياحة والجهل بالقوانين والسياسات الحاكمة للقطاع ضمن أعلى ثلاثة أسباب متصورة تفسر انتشار الفساد في قطاع السياحة.
- 5- الرشوة هي النمط الأكثر انتشاراً للفساد في قطاع السياحة ثم المحاباة أو المجاملة وخاصة في مجال التنمية السياحية ثم المحسوبية فهدر المال العام.
- 6- جاء الاستثمار السياحي كأكثر المجالات تأثراً بالفساد تلاه الترتيب التنافسي السياحي لمصر فالتنمية السياحية فأداء العاملين بالشركات السياحية وأخيراً تأثيره في لطلب السياحي.
- 7- من وجهة نظر المبحوثين تنوعت مقترحاتهم للتغلب على الفساد في قطاع السياحة وقد احتل تفعيل أساليب الرقابة والمساءلة المرتبة الأولى ثم إصدار قانون لإتاحة المعلومات ثم وتطبيق الحكومة الإلكترونية ثم تصميم برامج تدريبية للتوعية بالسلوك الأخلاقي وأخيراً تحسين الأوضاع المعيشية للعاملين بوزارة السياحة.
- 8- هناك قناعة تامة بأن للفساد تأثيراً سلبياً في السياحة، رغم وجود اتجاه عالمي في أدبيات الفساد والسياحة يبين أن للفساد جوانب إيجابية. أو هو ما يمكن تسميته بالتوظيف الإيجابي للفساد. لكن في الحالة المصرية لا يوجد مثل هذا الاتجاه أو ربما يكون موجوداً من جانب الأنظمة الحاكمة أو من جانب الأفراد العاملين في قطاع السياحة ويمارسونه على أرض الواقع دون لكن لا يمكن التحدث عنه صراحة أو الإفصاح عنه في الأدبيات العلمية.

نتائج تتعلق باختبار صحة الفروض

بينت الدراسة الإحصائية التحليلية باستخدام معامل ارتباط سبيرمان صحة الفروض الأربعة حيث وقد كانت العلاقة الأكثر قوة تلك التي بين وجود الفساد في قطاع السياحي وارتفاع تكلفة المنتج السياحي ثم العلاقة بين وجود الفساد في قطاع السياحة وشعور العاملين بالاغتراب المدني، تليها العلاقة بين وجود الفساد في السياحة والتأثير السلبي على أداء شركات السياحة ، وأخيراً العلاقة بين وجود الفساد بقطاع السياحة وعزوف السائح عن المجيء لمصر. وكانت النتائج التفصيلية:

- 1- بينت الدراسة صحة الفرض الأول حيث إن الفساد الإداري يمكن أن يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتج السياحي، فالفساد يجبر تلك الشركات على تحميل ما تم دفعه للموظف الرسمي على السائح. ومع هذا فإنه ليتحقق هذا التأثير توصلت الدراسة إلى أن متغيرات وسيطة منها أن تكون هناك حركة سياحية نشطة وان تكون الظروف الاقتصادية منتعشة للحركة السياحية بجانب تراجع أو تضائل المساءلة... الخ.
- 2- توصلت الدراسة كذلك إلى صحة الفرض الثاني " يتسبب الفساد الإداري في قطاع السياحة في خلق صورة سلبية تنتسب في عزوف السائح عن المجيء لمصر. وتعزى محددات هذا التأثير كما يتصور المبحوثون في الأسباب التالية:
 - يخلق الفساد مشكلات تهدد السياحة، بل ويرتبط بمشكلات في ذهن السياح عن المقصد كترجع الأخلاقيات العامة.
 - يؤثر الفساد دولياً على الترتيب التنافسي السياحي للمقصد السياحي كما هو مدرج في مؤشر تنافسية السياحة والسفر.
 - أضحى السائح معنيا بمدى نزاهة المقصد من عدمه مثلما أضحى معنيا بقضايا عالمية أخرى كمدى مراعاة المقصد لحقوق الإنسان وقضايا البيئة... الخ.

3- أثبتت الدراسة صحة الفرض الثالث حيث يرى المبحوثون أن الفساد الإداري في قطاع السياحة يؤثر سلباً في أداء شركات السياحة. فمن ناحية يؤثر انتشار الفساد في التزام تلك الشركات بأعمالها والتزاماتها المالية والإدارية، ومن ناحية أخرى يؤثر الفساد بالسلب على كفاءة

تلك الشركات وفعالية أداءها، بجانب أن الفساد يمكن أن يتسبب في إجبار تلك الشركات على تحميل تكلفة الفساد كالرشوة على السائح مما يتسبب في ارتفاع تكلفة الخدمة السياحية والبرامج السياحية وهو ما قد يعكس على ترتيب مصر تنافسيا في النهاية من ناحية الميزة السعرية التي تتمتع بها مصر.

4- بينت الدراسة كذلك صحة الفرض الرابع: " يتسبب تعرض العاملين في شركات السياحة للفساد الإداري للاغتراب المدني" حيث بينت ردود المبحوثين أن التعرض للفساد في قطاع السياحة يمكن أن يؤثر في رضاهم عن منظومة العمل السياحي ويضعف ثقتهم فيه وقد يتسبب في خلق حالة من اللامبالاة وذلك ناجم من عدم قناعتهم بجودة الأنظمة والقوانين الرادعة للسلوك الفاسد في السياحة.

مما سبق يتبين أن للفساد آثار سلبية كبيرة متصورة تؤثر في جوانب عديدة للنشاط السياحي بالشكل الذي يمكن أن يتسبب في تراجع الحركة السياحية والطلب السياحي على مصر وبالشكل الذي قد يعوق مجهودات التنمية السياحية في مصر وبالشكل الذي يتسبب في خلق أداء سيء للشركات السياحية وبالشكل الذي يؤثر في عزوف العاملين بالشركات عن العمل بشكل مرضي في ظل حال الاغتراب والانزالية وبالشكل الذي قد يخلق صورة سلبية عن مصر خارجيا مما يؤثر في ترتيبها التنافسي، وهو ما ثبت في النهاية خطورة الفساد وبخاصة في ظروف سياسية تعاني منها السياحة من التراجع الكبير.

التوصيات:

- 1- من الأهمية تفعيل أساليب الرقابة والمساءلة وضرورة إصدار قانون لإتاحة المعلومات وتطبيق الحكومة الالكترونية وأخيرا تحسين الأوضاع المعيشية للعاملين بوزارة السياحة.
- 2- كذلك من الأهمية تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الصادرة عن مجلس الوزراء المصري عام 2014 مع تطبيق المزيد من سياسات الإصلاح الإداري بوزارة السياحة.
- 3- عمل دورات تدريبية للعاملين بوزارة السياحة للتوعية بمخاطر الفساد على السياحة وخطورة تأثيرها في استمرار تراجع الحركة السياحية وهروب المستثمر السياحي من مصر، علاوة على عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في مصر.
- 4- توظيف وقائع ومبان شهدت فساد وكذلك ذكرى سنوية لوقائع الفساد في الترويج لنمط سياحي جديد يعرف بسياحة الفساد.
- 5- تفعيل القوانين والأنظمة الرادعة للسلوك الفاسد.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أحمد عبد الله زايد (2009)، الأطر الاقتصادية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، وزارة الدولة للتنمية المحلية، لجنة الشفافية والنزاهة.
- أماني عبد الهادي الجوهري (2004)، الأداء الحكومي والاعتراب السياسي في مصر: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- بركات عبد العزيز، مقدمة في مناهج البحث، برنامج التعليم المفتوح، المحاضرة الثالثة (جامعة القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، بدون تاريخ).
- حمد مصطفى معبد (2012)، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- خالد عبد الرحمن بن حسن (2007)، الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته" نحو بناء نموذج تنظيمي"، رسالة دكتوراه: جامعة نايف للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا.
- زياد بن علي (2005)، الفساد أشكاله وأسبابه ودوافعه، آثاره واستراتيجيات الحد من تناميته. مجلة دراسات استراتيجية، العدد: 16.
- السيد علي شتا (1999)، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية.
- صلاح الدين فهمي محمود (2012)، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- عماد الدين إسماعيل، ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة: دراسة تطبيقية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.
- مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2011)، "أكثر القضايا التي يدور حولها حديث المواطنين حول العالم وأكثرها خطورة"، نشرة استطلاع رأي عالمية، مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز استطلاع الرأي، العدد الثاني والأربعين - يناير.
- محمد السيد سعيد، إيمان مرعي (2004)، " دراسة حالة مصر: الفساد في مصر (1952-2004)" في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الإسكندرية: مركز دراسات الوحدة العربية، والمعهد السويدي بالإسكندرية
- مركز معلومات مجلس الوزراء (2007)، مؤشر إدراك الفساد الإداري في جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، مركز معلومات مجلس الوزراء. السنة الأولى، العدد الأول، مايو.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2008)، مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية، العدد السابعون، السنة السابعة.

- نور أنور عاشور الدلو (2015)، دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الآداب.

- وزارة الدولة للتنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة (2008)، التقرير الثاني: أولويات العمل والياته، القاهرة: وزارة التنمية الإدارية، أغسطس.

- يوسف خليل اليوسف (2002)، الفساد المالي والإداري، الأسباب والنتائج وطرق العلاج، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 30، العدد 2، الإمارات: قسم الاقتصاد.

باللغة الانجليزية

Anatusi, T. C.; and Nnabuko, J.O.:(2012), "Corruption And Tourism: Restructuring Nigeria's Image For Development Using Public Relations Strategies", *Arabian Journal Of Business And Management Review*, Vol. 2, No.4; Dec.

Assaf, A.G.; and Josiassen;(2012), A. "Identifying and Ranking the Determinants of Tourism Performance: A Global Investigation", *Journal of Travel Research*, 51(4).

Boris B.; (2005), "Corruption: Concepts, Causes, and Consequences". *Economic Reform*, Center for International Private Expertise, March 21.

Center for democracy and governance(1991), *A hand book on fighting corruption*, Washington D.C., technical publication series.

Corruption and Alienation, Paper to be presented at ECPR Joint Sessions ToiniLøvseth (2001), Grenoble, *Panel 16 "Corruption, Scandal and the Contestation of Governance in Europe*.

Das, J.; and Dirienzo; (2010), C. "Tourism competitiveness and corruption: A cross-country analysis". *Tourism Economics*, 16(3).

Duffy, R .; and Shadow P.; (2000)," Ecotourism development, corruption and state politics in Belize". *Third World Quarterly*, 21(3).

Espinal, R. and Hartlyn J.; (2006), "Performance Still Matters Explaining Trust in Government in the Dominican Republic," *Comparative Political Studies* 39, 2 March, 200-23 .

Fredenrick S.; and Petter L.; (1997), " The Role of Public Administration in Fighting Corruption", *International Journal of Public Management*, vol. 10, no. 5.

Gallego M. S.; Jaume R., N. and Johan F. ;(2016) "The Effects Of Terrorism, Crime And Corruption On Tourism", *Ersa Working Paper 595*, South Africa , April.

Henderson J.C.:(2003),"The Politics of Tourism in Myanmar". *Current Issues in Tourism* 6(2).

Huntington, S.P.:(1989), "Modernization and Corruption," in Arnold J. Heidenheimer, Michael Johnston, and Victor T. Levine, eds., *Political Corruption A Handbook* (New Brunswick: Transaction Publishers.

Janez M.; Tina K.; and Bojan D.:(2015), "The Impact of Corruption and Organized Crime on the Development of Sustainable Tourism", *ARSTVOSLOVJE, Journal of Criminal Justice and Security*, no. 2.

Khan M. M.:(2016), " Political and Administrative Corruption: Concepts, Comparative Experience, and Bangladesh case, *Asian Affairs*

Kiltgaard R.; (1998), "International cooperation against corruption", *IMF/World Bank Finance and Development*, 35.

Lau T.; and Hazari B.; (2011), "Corruption and tourism". *In Tourism, Trade and Welfare: Theoretical and Empirical Issues*, Hazari BR, Hauppauge RH (eds). Nova Publishers: New York.

Manuel V.; G. R, and Cecilia L.; (2011)," Consequences of corruption: study of political attitudes in Spain", *7th Transatlantic Dialogue on Strategic Management of Public Organizations Rutgers University*, Newark, New Jersey, June.

- Michael J.; Schneider S. and Kpundeh J.; (2002), *Building A Clean Machine: Anti- Corruption Coalitions and Sustainable Reform*, Washington: The World Bank.
- Paul S.; (2003), 'The Impact of Corruption on Human Development in The Arab World: A Concept Paper', The Lebanese Transparency Association, and UNDP, April.
- Propawe, M.:(2015), "A panel data analysis of the effect of corruption on tourism", *Applied Economics*, Vol. 47(3).
- Saha S. and Yap, G. :(2015), "Corruption and Tourism: An Empirical Investigation in a Non-linear Framework", *International Journal of Tourism Research, Int. J. Tourism Res.*, 17.
- Susan R. A.; (2001), "Trust, Honesty, and Corruption: Theories and Survey Evidence from Post-Socialist Societies, Toward A Research Agenda for a Project of The Collegium Budapest" *Prepared for The Workshop on Honesty and Trust in Post-Socialist Societies at Collegium Budapest*, may 25-26.
- Tosun, C. and Timothy, D.:(2001), "Shortcomings in planning approaches to tourism development in developing countries: The case of Turkey", *International Journal of Contemporary Hospitality Management*, 13(7).
- Yap, G. and Saha S.:(2013), "Do Political Instability, Terrorism, and Corruption Have Detering Effects On Tourism Development Even In The Presence Of Unesco Heritage? A Cross-Country Panel Estimate", *Tourism Analysis*, Vol. 18.

The Impact of Administrative Corruption on Tourism: A Study of The Perception of the officials of Tourist Companies.

Ahmed Mahrous Khodair

Abstract

This study tackles a research problem based on that administrative corruption negatively affects the tourism economy in Egypt, as corruption is deemed as neglected factor that can hinder tourism development. Thus, the main question the study tries to answer: what are the perceptions of the officials of tourist companies regarding the impact of corruption on tourism in Egypt? To answer this question the study depends basically on a methodology of questionnaire on an intended random sample of 100 respondents of the three types of tourist companies in Egypt: A, B, and C. the study concludes that there is a perception among the respondents of the negative impact of corruption on tourism, especially business and recreational tourism, which, in turn, causes a regression in both tourist demand and investment.

Key words: Administrative Corruption - Tourism - Types of Corruption- Tourist Companies.